

أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية "دراسة ميدانية"

The impact of Commitment to corporate governance principles on the efficiency of Jordanian Islamic banks "applied study"

إيمان محمد الزنايدي

كلية المجتمع - جامعة شقراء -

السعودية

imen.znaidi@su.edu.sa

ثامر علي النويران*

كلية العلوم والدراسات الانسانية - جامعة شقراء

- السعودية

talnwairan@su.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2021/10/27

تاريخ القبول: 2021/12/11

تاريخ النشر: 2021/12/30

الملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية، وأثر ذلك على كفاءة تلك البنوك، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: حرص إدارة البنوك الإسلامية في الأردن على المحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، والتزامها بتوفير عناصر الشفافية والإفصاح للمعلومات المنشورة عنها، كما أنها تقوم بأداء مسؤولياتها المختلفة وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بكفاءة وفعالية، بالإضافة لقيام الهيئات الرقابية في تلك البنوك بأداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية أيضاً. كما بينت النتائج كذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وكفاءتها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة المصارف، البنوك الإسلامية في الأردن، النظام المصرفي، كفاءة البنوك.

Abstract

This study seeks to determine the extent to which Jordanian Islamic banks adhere to the principles of corporate governance, and its impact on the efficiency of these banks, as the study relied on the descriptive analytical approach, by distributing a questionnaire to the sample of the study,

Among of the most important findings of the study: the keenness of the Islamic Banks' Management in Jordan to preserve the rights of shareholders and stakeholders, and their commitment to providing elements of transparency and disclosure of the information published about them, it also executes its various responsibilities and applies the principles of corporate governance efficiently and effectively, besides the supervisory bodies in these banks accomplish else their responsibilities efficiently and effectively, as well as the results showed the existence of a positive correlation between the commitment to implementing corporate governance in Jordanian Islamic banks and their efficiency.

Keywords: Governance, bank governance, Islamic banks in Jordan, banking system, bank efficiency.

المقدمة:

تعود جذور الحوكمة ل بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، وذلك مع ظهور الشركات المساهمة وما رافقها من بروز مشكلة فصل الإدارة عن الملكية، إلا أن الاهتمام الدولي بهذا المفهوم بدأ بشكل كبير في نهاية تسعينيات القرن العشرين، خاصة مع انتشار العولمة وسياسات التحرر الاقتصادي، بالإضافة لظهور أزمات مالية خانقة رافقتها فضائح مالية، لذا فقد اتسع الاهتمام بالحوكمة وخاصة ما يتعلق بحوكمة البنوك باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لاستقرار أي اقتصاد، حيث سعت الدول بشكل عام لاتخاذ العديد من الإجراءات التي تكفل عدم تكرار حدوث تلك الأزمات السابقة، ولعل أحد أهم تلك الإجراءات ما يتعلق بتطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية باعتبارها آلية فعالة لتحسين الأداء وتعزيز الرقابة الداخلية والتأكيد على الشفافية والإفصاح، هذا فضلاً عن دورها في تعظيم الحصص السوقية لتلك البنوك.

في الأردن، يعتبر القطاع المصرفي أحد الدعائم الرئيسية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دوره الحيوي في تسهيل المعاملات الاقتصادية والمالية والتي تؤثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة لتقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات مما يسهم في تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية، وسنحاول في هذه الدراسة بيان أثر التزام مبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية، لما لذلك من أثر في تمكين وتعزيز الجهاز المصرفي ككل والمساهمة في منع حدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد بمختلف قطاعاته.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها : يسهم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في زيادة القدرات التنافسية للمؤسسات المختلفة، حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن المؤسسات التي قامت بتطبيق مبادئ الحوكمة حققت مستويات مرتفعة من الكفاءة في الأداء، مما ترك أثر إيجابي على النتائج المالية والإدارية لتلك المؤسسات. وتتمحور مشكلة هذه الدراسة في التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في الأردن بمبادئ الحوكمة المؤسسية وأثر ذلك على كفاءة أداء تلك المصارف.

تتمثل العناصر الرئيسية لمشكلة هذه الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1 - هل تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بالمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؟

2 - هل تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بتوفير عناصر الشفافية والإفصاح للمعلومات المنشورة عنها؟

3 - هل تقوم البنوك الإسلامية الأردنية بأداء مسؤولياتها المختلفة بكفاءة وفعالية؟

4 - هل تقوم البنوك الإسلامية الأردنية وهيئات الرقابة فيها بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بكفاءة وفعالية؟

5 - هل هناك علاقة بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وكفاءة تلك البنوك؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه والذي يتعلق بأثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة أداء البنوك الإسلامية في الأردن، حيث أنه من المؤمل أن يؤدي تطبيق نظام حوكمة سليم في تحسين أداء تلك البنوك مما ينعكس على نتائجها المالية، ويقلل من المخاطر التي تهدد سلامة واستقرار النظام المصرفي ككل، هذا بالإضافة إلى أن الحوكمة المؤسسية من المفاهيم المهمة على المستوى المؤسسي حيث تعتبر مؤشراً مهماً لقياس الجودة والتميز في الأداء.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للتعرف على الأوضاع القائمة فيما يخص تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وعلاقة ذلك بكفاءة تلك البنوك، ويمكن تحديد أهداف الدراسة في ما يلي:

- 1 -تحديد الإطار المفاهيمي المتعلق بموضوع الدراسة.
- 2 -بيان أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي.
- 3 -إبراز مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.
- 4 -بيان أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية.
- 5 -تقديم مقترحات للباحثين بخصوص تكوين رؤية موضوعية عن الحوكمة في المصارف الإسلامية وعن الطرق الكفيلة بتعزيزها.

فرضيات الدراسة: بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضياتها كما يلي:

الفرضية الأولى: لا تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية والمتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

الفرضية الثانية: لا تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بتوفير عناصر الشفافية والإفصاح للمعلومات المنشورة عنها؟

الفرضية الثالثة: لا تقوم البنوك الإسلامية الأردنية بأداء مسؤولياتها المختلفة بكفاءة وفعالية؟
الفرضية الرابعة: لا تقوم البنوك الإسلامية الأردنية والهيئات الرقابية فيها بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بكفاءة وفعالية؟
الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وكفاءتها؟
المصطلحات الإجرائية:

الحوكمة: حسب مؤسسة التمويل الدولي (IFC, 2021) الحوكمة هي الميائل والعمليات لتوجيه ومراقبة الشركات.

حوكمة البنوك: "أسلوب يتم من خلاله إدارة البنك من خلال مجلس الإدارة الذي يقوم بوضع الإستراتيجية وإنجاز الأعمال اليومية وحماية مصالح العملاء والتعامل مع الأنشطة التي يقوم بها البنك بطريقة آمنة وسليمة" (شبانة، 2015، 14).

البنك: "وحدة فنية وإنسانية متكاملة العناصر، تعمل في مجال الخدمات المالية، تقرض وتقترض في ضوء أسعار فائدة محددة من خلال السياسات المالية والاقتصادية التي تحددها الدولة تحت رقابة البنك المركزي" (عبد الرؤوف، 2016، 11).

البنك الإسلامي: "هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة" (شبانة، 2015، 25).

الكفاءة المصرفية: "القدرة على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل كلفة، وذلك من خلال التحكم الناجح في الطاقات المادية والبشرية وتقديم تشكيلة واسعة من المنتجات المالية" (صبري، 2017، 34).

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال عام 2021.

الحدود المكانية: تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك الإسلامية الأردنية وعددها أربعة بنوك وهي: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك صفوة، ومصرف الراجحي.

الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة بيان أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية.

منهجية الدراسة : بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلات تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في إعداد الجانب النظري من الدراسة وذلك بالرجوع للمصادر التي تطرقت للحوكمة المؤسسية سواءً كانت كتب أو مجلات أو تقارير. أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة، حيث تم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها من خلال البرنامج الإحصائي SPSS "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية".

الدراسات السابقة: في ضوء اطلاع الباحثين فإنه يمكن الإشارة هنا إلى بعضاً من الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة وهي:

أولاً: **دراسة (Grassa and Matoussi, 2014) بعنوان "هل تختلف حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية؟ دراسة مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب شرق آسيا"**، حيث قام الباحثان بمقارنة حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وذلك في دول مجلس التعاون الخليجي ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من عام 2000-2009، وقد توصلت الدراسة لوجود اختلافات جوهرية بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية، كما أن هناك اختلاف بين الحوكمة في دول الخليج ودول شرق آسيا، وأوصت الدراسة بضرورة أن تتوافق المعايير المحلية للحوكمة مع المعايير الدولية في هذا الشأن، مع ضرورة تطوير معايير للحوكمة المؤسسية تتوافق مع طبيعة نشاط المصارف الإسلامية.

ثانياً: **دراسة (محمد، 2014) بعنوان "الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف دراسة في عينة من المصارف التجارية العراقية"**، وقد هدفت الدراسة لبيان أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الأهداف الاستراتيجية لعينة من البنوك التجارية العراقية، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط وأثر بين الحوكمة المصرفية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنوك محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع العمل بمبادئ الحوكمة المصرفية بوصفها أحد العناصر الفعالة لتحقيق السلامة المالية للبنوك.

ثالثاً: دراسة (الذبحاوي، وعلي، 2018) بعنوان "الحوكمة المصرفية وانعكاساتها على الأداء المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة من 2005-2015"، وقد هدفت الدراسة لبيان مدى تطبيق المصارف العراقية الخاصة لمعايير الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على أداءها المصرفي، وقد قام الباحثان بتصميم نموذج افتراضي يظهر العلاقة بين معايير الحوكمة والأداء المصرفي، حيث توصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتطور الأداء المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أنشطة المصارف التجارية وتدعيمها من خلال تبني نظام حوكمة مصرفية يضمن سلامة الجهاز المصرفي العراقي.

رابعاً: دراسة (الحري، 2020) بعنوان "تحسين فعالية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الكويتي" وقد هدفت هذه الدراسة لتقدم مقترحات لزيادة فعالية الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي الكويتي، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن هناك توافق كبير بين القوانين الكويتية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية ومبادئ الحوكمة الصادرة من المنظمات الدولية، كما أن هناك قصور في قيام البنوك الكويتية بالإفصاح عن حاكمية الشركات في تقاريرها السنوية، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي بالزام الكويتي البنوك بضرورة تضمين تقاريرها السنوية بيانات عن الحوكمة المؤسسية.

تعتبر الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحثين دراسات قيمة تناولت موضوع الحوكمة المؤسسية من عدة جوانب قيمة، إلا أن أهم ما يميز هذه الدراسة حدثتها حيث تم إجراؤها خلال عام 2021، بالإضافة لبيئة التطبيق، حيث تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك الإسلامية الاردنية.

أولاً: الإطار النظري

1. مفهوم الحوكمة المؤسسية

تعتبر كلمة الحوكمة تعريب للفظ الانجليزية (Governance)، وقد استقرت في مجمع اللغة العربية ترجمة اللفظ إلى حوكمة (النوباني والصدريقي، 2016، 28). واستعمل مصطلح الضبط المؤسسي للدلالة أيضاً على حوكمة الشركات (المغربي، 2020، 7).

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development OECD) الحوكمة بأنها: مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح. حيث تمكن الحوكمة

من توفير الأطر والآليات التي تحدد أهداف الشركة وكيفية تطبيقها واليات الرقابة على الأداء (OCDE, 2004, 3).

كما يمكن تعريف الحوكمة على أنها الطريقة التي يتم من خلالها إدارة وتوجيه ومراقبة المؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة، وتفعيل مبدأ العدالة بين المساهمين، وإظهار دور أصحاب المصالح، بالإضافة إلى التأكيد على الإفصاح والشفافية (النوباني والصدقي، 2016، 6).

2. الحوكمة المصرفية

تمثل حوكمة المصارف النظام الذي تتم من خلاله إدارة البنوك ومراقبتها قصد تحقيق أهدافها، وهو النظام الذي تتم بموجبه التعامل مع مصادر رؤوس أموالها (تشاركهام، 2005، 2)، وتعرف حوكمة المصارف أيضاً على أنها الطريقة التي تتم بها إدارة أنظمة، وإجراءات، وممارسات، وعمليات البنك. بالإضافة إلى أنه يجب أن تتم إدارة الأصول والموارد بهدف زيادة كل من قيمة ورضا المساهمين معاً مع تحسين كل من المساءلة واستخدام الموارد والشفافية (Al-Amarnah, 2014, P. 193).

1.2 أهمية وأهداف الحوكمة المصرفية

تعتبر الدول التي تضعف فيها أساليب حوكمة المصارف الأكثر عرضة لظهور نتائج وخيمة تتجاوز مجرد الأزمات والفضائح المالية، وبذلك أصبحت إدارة المصارف من خلال الحوكمة لا تحدد فقط مصير المصارف وإنما تتجاوز ذلك لتحديد مصير اقتصاديات الدول، الأمر الذي يفسر أهمية حوكمة المصارف (عون الله وبلعوز، 2018، 177)، ومن هنا تبرز أهمية حوكمة البنوك حيث يؤدي ضعف حوكمة البنوك إلى التأثير سلباً على التنمية الاقتصادية. وحدوث الأزمات المصرفية التي تضعف الاقتصاد وتزعزع استقرار الحكومات وتزيد مستويات الفقر (Levine, 2004, P. 2).

بشكل عام، تهدف الحوكمة المصرفية إلى تحقيق الأهداف التالية: المحافظة على الجهاز المصرفي وتطوره ونموه، ودعم ثقة الأفراد في النظام المصرفي والمحافظة عليها، وحماية حقوق المساهمين والمودعين، وتنمية الاستثمار وتعزيز تدفقه، وبذلك تنمية الأرباح والمدخرات، ووضع أنظمة فعالة تمكن من إدارة مخاطر العمل المصرفي، والمحافظة بشكل عام الاستقرار المالي والاقتصادي (دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، 2009، 9).

2.2 مبادئ الحوكمة المصرفية:

قدمت لجنة بازل مبادئ حوكمة المصارف سنة 1999، وفي سنة 2006 قامت بتقديم نسخة معدلة لتلك المبادئ. وتتمثل هذه المبادئ في (الحمدي، 2020، 25):

- 1 - ضرورة أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لشغل مناصبهم ووضوح وفهم أدوارهم في الحوكمة وأن تكون لديهم القدرة على ممارسة الحكم السليم فيما يخص شؤون البنك.
- 2 - ضرورة موافقة مجلس الإدارة على الأهداف الإستراتيجية للبنك والإعلان عنها والإشراف عليها.
- 3 - ضرورة وضع وتنفيذ خطوط واضحة من طرف مجلس الإدارة للمسؤولية والمساءلة في المنظمة.
- 4 - ضرورة تأكيد مجلس الإدارة من وجود رقابة من طرف الإدارة العليا متوافقة مع سياسة مجلس الإدارة.
- 5 - ضرورة استفادة كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا وبشكل فعال من العمل المقدم من طرف وظيفة التدقيق الداخلي ووظائف الرقابة الداخلية و المراجعون الخارجيون.
- 6 - ضرورة تأكيد مجلس الإدارة من تلاؤم سياسات وممارسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية، والاستراتيجيات والأهداف طويلة المدى إضافة إلى محيط التحكم.

3. مدخل عام إلى حوكمة المصارف الإسلامية:

طرح الحوكمة بالمفهوم المعاصر يعتبر من بين المواضيع التي تتميز بالحدثة، في حين أن جذورها ترتبط بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وبالخصوص بفقهاء العمليات المالية الإسلامية. تعد تعاليم الشريعة سابقة في تحديد الأسس الأخلاقية العادلة للتعاملات المالية الإسلامية وهي: العدالة، والمسؤولية، والمساءلة، والشفافية (النوباني و الصديقي، 2016، 26).

تمثل هذه الأسس أساس التعاملات الشرعية وبالتالي يتضح أن لهذه الأسس أصل في التشريع الإسلامي. إذ تعتبر العدالة في الإسلام من أهم الأسس التي تبنى عليها العقود، وفيما يتعلق بتحديد المسؤوليات فنجد كثير من الأمثلة في السيرة النبوية، كما دعا الشرع الإسلامي المسلم أن يتسم بمجموعة من الصفات منها النقاء والصدق والوضوح في التعامل وبذلك يتعد المسلم عن كل ماله

علاقة بالغش والخداع والتضليل والخبثانية. وتتميز الشريعة الإسلامية بميزة عظيمة تتمثل في ربط هذه الأمور بالرقابة الذاتية الداخلية وهي تمثل الضمير الحي والتي تنبثق من الإيمان وتؤدي إلى ضبط السلوك وتنمية الاستشعار بالمسؤولية (الحمد، 2020، 2).

1.3 مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية :

من أبرز المؤسسات التي حققت السبق في إصدار مبادئ ومعايير الحوكمة نجد كل من مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تبنى هذا المجلس المبادئ التي تم إصدارها من طرف كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ووثيقة لجنة بازل، وتم إنشاء المبادئ الإرشادية التي تلتزم بها كل إدارة مؤسسة مالية إسلامية تجاه أصحاب المصالح (الوابل، 2015، 10).

كما تم إصدار معايير لحوكمة المصارف الإسلامية في ديسمبر 2006 تحت مسمى "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية". والتي تشمل على سبعة مبادئ (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2006، ص 6).

2.3 أثر الحوكمة في رفع كفاءة المصارف الإسلامية :

تعتبر عملية تقييم كفاءة الأداء للمصارف الإسلامية وتحليل العوامل المحددة لذلك أمر مهم لأنه يمكن من زيادة ثقة لكل من أصحاب الودائع والمستثمرين (الوابل، 2015، 15)، و يمكن تعريف الكفاءة المصرفية على أنها "القدرة على توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل كلفة، وذلك من خلال التحكم الناجح في الطاقات المادية والبشرية وتقديم تشكيلة واسعة من المنتجات المالية" (صبري، 2017، 41).

تهدف الحوكمة إلى تقسيم عادل لخلق القيمة بين مختلف الأطراف من خلال تنظيم العلاقات القائمة بينهم رغم تضارب المصالح إضافة إلى الحد من استغلال المديرين لمركزهم وحصولهم على المعلومات في تسيير المنشأة وفقاً لأهدافهم الشخصية، ومن خلال هذا الهدف تؤدي الحوكمة إلى رفع الكفاءة التشغيلية للمصرف. كما أن وضع القواعد للعلاقة بين جميع الأطراف يؤدي إلى تجنب تعارض المصالح ووضوح واجبات وحقوق كل طرف مما يرفع من إمكانية استغلال الوسائل المتوفرة بشكل أمثل وبالتالي رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للمصرف. ويؤدي وجود هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية إلى عدم قدرة هذه الأخيرة الاستثمار في نشاطات محرمة من طرف الشريعة

الإسلامية الأمر الذي يدفع إلى تقليص هامش الأرباح التي يتحصل عليها المديرين في المصارف الإسلامية. وبذلك يعتمد نجاح المصارف الإسلامية على تحقيق الكفاءتين في نفس الوقت: الكفاءة الدينية لهيئة الرقابة والكفاءة التشغيلية والمالية للإدارة وباقي الأطراف (بورقة، 2009، 17).

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث الإجراءات التي اتبعتها الباحثان في تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية وعددها أربعة بنوك وهي البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، وبنك صفوة، ومصرف الراجحي، حيث تم أخذ عينة عشوائية من هذا المجتمع من العاملين في إدارات هذه البنوك وفروعها المختلفة (المدرء ومساعدتهم، ومدراء الإدارات، ورؤساء الأقسام ومساعديهم، موظفي البنك، وموظفي التدقيق الداخلي)، حيث تم اختيار عينة مكونة من 200 مستجيب، وقد تم استرداد 197 استبانة وبنسبة 98.5%، وتم استبعاد استبانة واحدة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي فيصبح عدد الاستبانة الصالحة للتحليل 196 استبانة وبنسبة 98%، وهي نسبة مقبولة وصالحة للتحليل الإحصائي.

2. أداة الدراسة :

بعد الرجوع للأدبيات المختلفة والتي تطرقت لموضوع الحوكمة المؤسسية في المصارف فقد قام الباحثان بإعداد استبانة بغية جمع البيانات الأولية لهذه الدراسة، والتي تتعلق بأثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الإسلامية الأردنية.

تكونت أداة الدراسة من ثلاث أجزاء رئيسية، خصص الجزء الأول منها كخطاب موجه لأفراد عينة الدراسة (بيان عنوان الدراسة وأهدافها)، أما الجزء الثاني فخصص لبيان خصائص أفراد عينة الدراسة، أما الجزء الثالث فتعلق بمتغيرات الدراسة الرئيسية، حيث تم وضع سبعة وثلاثون سؤالاً ضمن سبعة محاور مثلت فرضيات الدراسة، وقد تم تصميم أجوبة الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (موافق جداً، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق إطلاقاً)، حيث تم إعطاء كل بديل وزن نسبي، (1، 2، 3، 4، 5) مثل ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (1) الأوزان النسبية لأجوبة أسئلة الاستبانة

المقياس	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الدرجة المعيارية	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على تحليل البيانات

1.2 **صدق وثبات أداة الدراسة:** للتأكد من صدق أداة الدراسة وصلاحيتها قام الباحثين بعرضها على ثلاثة محكمين، قاموا بإجراء بعض التعديلات عليها حتى أصبحت بصورتها النهائية، كما تم إجراء اختبار معرفة صدق المقياس (صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة وثباتها)، وذلك من خلال معامل الفا كرونباخ، حيث بلغت قيمة الفا 87.6% وهي نسبة مقبولة في مثل هذه الدراسات، لذا فإنه يمكن القول أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تمكننا من الاعتماد عليها في إجراء الدراسة التطبيقية.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

قام الباحثان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل أجوبة الاستبانة، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، ومعامل الفا كرونباخ، وأسلوب معاملات الارتباط، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والخروج بنتائج يمكن الاعتماد عليها.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 **خصائص عينة الدراسة:** بغية بيان خصائص عينة الدراسة فقد تم استخراج البيانات التالية من أداة الدراسة: يوضح الجدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة: حيث يظهر الجدول أن 48% من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس، فيما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير 45%، وحملة الدكتوراه 7%، وهذا يدل على وجود كفاءات علمية لدى عينة الدراسة تمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبانة بشكل علمي وصحيح. كما أن هناك تنوع في وظائف أفراد عينة الدراسة حيث بلغت نسبة المدراء ومساعدتهم 19.4%، ونسبة رؤساء الأقسام ومساعدتهم 60.6%، وموظفي دائرة التدقيق 20%، مما يشير لوجود تنوع في وظائف عينة الدراسة الأمر الذي يدعم الثقة في المعلومات المقدمة من أفراد عينة الدراسة.

جدول (2) خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة	النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
6.6%	13	أقل من 5 سنوات	48%	94	بكالوريوس
31%	61	من 5 إلى 10 سنوات	45%	88	ماجستير
41.4%	81	من 10 إلى 15 سنة	7%	14	دكتوراه
21%	41	أكثر من 15 سنة	0	0	غير ذلك
100%	196	المجموع	100%	196	المجموع
النسبة المئوية	التكرار	التخصص	النسبة المئوية	التكرار	المستوى الوظيفي
72%	141	علوم اقتصادية	8.2%	16	مدير
26%	51	علوم شرعية	11.2%	22	مساعد مدير
2%	4	أخرى	27%	53	رئيس قسم
100%	196	المجموع	33.6%	66	مساعد رئيس قسم
			20%	39	موظفي دائرة التدقيق
			100%	196	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

كما يظهر من الجدول أن 62.4% من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة تزيد عن 10 سنوات، و31% تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات، و6.6% تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وهذا الأمر يعكس قدرة أفراد عينة الدراسة على فهم موضوع الدراسة ومن ثم الإجابة على أسئلة الاستبانة بطريقة قريبة للواقع. كما أن معظم أفراد عينة الدراسة متخصصين في العلوم الاقتصادية وبنسبة 72%، ثم المتخصصين في العلوم الشرعية وبنسبة 26% ثم التخصصات الأخرى وبنسبة 2%.

2.4 تحليل وعرض نتائج الدراسة:

لأجل تحليل وعرض نتائج الدراسة فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، حيث أنه إذا كان المتوسط الحسابي من (1-1.8) فهذا يعني غير موافق إطلاقاً، وأكبر من (1.8-2.6) غير موافق، وأكبر من (2.6-3.4) محايد، وأكبر من (3.4-4.2) موافق، وأكبر من (4.2-5) يعني موافق جداً، وكانت النتائج كما يلي:

1.2.4 الفرضية الأولى: لا تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية والمتعلقة بالمحافظة على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة من رقم 1-7 من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (3).

جدول (3) الأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى.

حقوق المساهمين					
رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى القبول
2	تعطي لوائح وقوانين البنك المساهمين الحق في الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.	4.310	0.735	0.862	موافق جداً
1	تمنح لوائح وقوانين البنك المساهمين الحق في الحصول على المعاملة المتكافئة.	4.120	0.833	0.824	موافق
4	يحق لأي مساهم الاستفسار من المدقق الخارجي عن أي أمور تخص المصرف خلال اجتماعات الهيئة العامة.	3.925	0.848	0.785	موافق
3	تمنح لوائح وقوانين البنك المساهمين الحق في الحصول على أرباح سنوية وبنسبة مساهمة كل مساهم.	3.880	0.710	0.776	موافق
	جميع الفقرات	4.058	0.864		موافق
حقوق اصحاب المصالح					
6	تلتزم إدارة البنك بتوفير المعلومات التي يطلبها أصحاب المصالح في الوقت المناسب.	4.510	0.708	0.902	موافق جداً
5	يلتزم البنك بمنح أصحاب المصالح حقوقهم المنصوص عليها وفقاً للوائح والأنظمة المعمول بها.	4.420	0.765	0.884	موافق جداً
7	يعتبر نظام الرواتب والأجور في البنك نظاماً عادلاً مقارنة مع باقي المنافسين.	4.120	0.788	0.824	موافق
	جميع الفقرات	4.350	0.740		موافق جداً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية الاردنية بحماية حقوق المساهمين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.058 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت

الفقرة " تمنح لوائح وقوانين البنك المساهمين الحق في الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.310 وانحراف معياري 0.735 وهو مستوى مرتفع، ويوضح ذلك أيضاً الوزن النسبي للفقرة والذي جاء في الترتيب الأول (0.862)، فيما جاءت الفقرة "تمنح لوائح وقوانين البنك المساهمين الحق في الحصول على أرباح سنوية وبنسبة مساهمة كل مساهم" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 3.88 وانحراف معياري 0.710، ووزن نسبي بلغ 0.776.

أما بخصوص حقوق أصحاب المصالح فيلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية الأردنية بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.350 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت الفقرة "تلتزم إدارة البنك بتوفير المعلومات التي يطلبها أصحاب المصالح في الوقت المناسب" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.510 وانحراف معياري 0.708، وأعلى وزن نسبي (0.902) وهو مستوى مرتفع، فيما جاءت الفقرة "يعتبر نظام الرواتب والأجور في البنك نظاماً عادلاً مقارنة مع باقي المنافسين" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 4.120 وانحراف معياري 0.740، ووزن نسبي 0.824.

2.2.4 الفرضية الثانية: لا تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بتوفير عناصر الشفافية والإفصاح للمعلومات المنشورة عنها؟ وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة من رقم 8-12 من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي في الجدول رقم (4):

حيث يلاحظ من الجدول التالي أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية الأردنية بتوفير عناصر الشفافية والإفصاح للمعلومات المنشورة عنها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.387 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت الفقرة "يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي يتميز بالكفاءة والسمعة المهنية المحترمة" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.460 وانحراف معياري 0.815، ووزن نسبي 0.892 وهو مستوى مرتفع، فيما جاءت الفقرة "تقوم إدارة البنك بنشر البيانات المالية ذات الأهمية وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 4.340 وانحراف معياري 0.792، ووزن نسبي 0.868.

جدول (4) الأسئلة المتعلقة بالفرضية الثالثة.

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى القبول
11	يلتزم البنك بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي يتميز بالكفاءة والسمعة المهنية المحترمة.	4.460	0.815	0.892	موافق جداً
8	إدارة البنك ملتزمة بتوفير كافة المعلومات التي تخص أداؤه ونشاطاته بشفافية ووضوح.	4.411	0.790	0.882	موافق جداً
10	توفر إدارة البنك المعلومات الكافية عن جميع أنشطة الاستثمارات المقيدة التي تُعرض خارج الميزانية بشفافية ووضوح.	4.365	0.815	0.873	موافق جداً
12	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهامه بكفاءة ومهنية.	4.362	0.785	0.872	موافق جداً
9	تقوم إدارة البنك بنشر البيانات المالية ذات الأهمية وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية.	4.340	0.792	0.868	موافق جداً
	جميع الفقرات	4.387	0.768		موافق جداً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

3.2.4 الفرضية الثالثة: لا تقوم البنوك الإسلامية الأردنية بأداء مسؤولياتها المختلفة بكفاءة وفعالية؟ وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة من رقم 13-19 من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما في الجدول رقم (5):

يلاحظ من الجدول التالي أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية الأردنية بأداء مسؤولياتها المختلفة بكفاءة وفعالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.289 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت الفقرة "يحدد النظام الداخلي للبنك صلاحيات ومهام كافة موظفيه" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.380 وانحراف معياري 0.792، ووزن نسبي بلغ 0.876 وهو مستوى مرتفع، فيما جاءت الفقرة "يلتزم موظفي البنك بعدم تعارض المصالح مع البنك عند قيامهم

بأعمالهم المختلفة" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 4.221 وانحراف معياري 0.766 ووزن نسبي 0.844.

جدول (5) الأسئلة المتعلقة بالفرضية الرابعة

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى القبول
14	يحدد النظام الداخلي للبنك صلاحيات ومهام كافة موظفيه.	4.380	0.792	0.876	موافق جداً
18	تسمح لوائح البنك للمساهمين بمساءلة موظفي البنك في اجتماعات الجمعية العمومية.	4.366	0.786	0.873	موافق جداً
16	يلتزم موظفي البنك باللوائح والأنظمة المتعلقة بالتمويل الممنوح للموظفين في البنك.	4.320	0.816	0.864	موافق جداً
15	تتمتع إدارة البنك باستقلالية تامة فيما يتعلق باتخاذ القرارات المرتبطة بأنشطة البنك.	4.280	0.812	0.856	موافق جداً
19	يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من أصحاب المؤهلات والكفاءة العالية.	4.233	0.786	0.846	موافق جداً
13	يتميز موظفي إدارة البنك بالكفاءة في شغل وظائفهم.	4.228	0.810	0.845	موافق جداً
17	يلتزم موظفي البنك بعدم تعارض المصالح مع البنك عند قيامهم بأعمالهم المختلفة.	4.221	0.766	0.844	موافق جداً
	جميع الفقرات	4.289	0.862		موافق جداً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

4.2.4 الفرضية الرابعة: لا تقوم البنوك الإسلامية الأردنية والهيئات الرقابية فيها بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بكفاءة وفعالية؟ وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة من رقم 20-26 من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6) الأسئلة المتعلقة بالفرضية الخامسة

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى القبول
22	تهدف إدارة البنك لتحقيق الكفاءة والتميز في العمل من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية.	4.410	0.892	0.882	موافق جداً
21	تقوم إدارة البنك بتوفير دورات تدريبية للموظفين بهدف تعريفهم بأسس ومبادئ الحوكمة المصرفية وكيفية تطبيقها.	4.392	0.773	0.878	موافق جداً
20	موظفي البنك لديهم معرفة كاملة بالحوكمة المصرفية وكيفية تطبيقها.	4.362	0.805	0.872	موافق جداً
24	يمنح البنك لجان التدقيق الاستقلالية الكاملة، ويعمل على تنفيذ مقترحات وتوصيات تلك اللجان.	4.358	0.712	0.871	موافق جداً
23	تقوم إدارة البنك بتوفير الحماية الكافية للموظفين الذين يساعدون في الكشف عن أي ممارسات غير قانونية داخل البنك.	4.356	0.766	0.871	موافق جداً
	جميع الفقرات	4.375	0.842		موافق جداً
هيئات الرقابة الشرعية					
28	تسمح إدارة البنك بوجود علاقات اتصال فعال بين الهيئات الرقابية المختلفة.	4.328	0.790	0.865	موافق جداً
25	توجد في البنك دائرة خاصة بالتدقيق.	4.318	0.785	0.863	موافق جداً
27	يسمح البنك للهيئات الرقابية بمراقبة جميع أنشطته، ويلتزم بتنفيذ جميع قراراتها.	4.313	0.812	0.862	موافق جداً
26	تتميز الهيئات الرقابية في البنك بالاستقلالية التامة عن إدارة البنك.	4.305	0.726	0.861	موافق جداً
	جميع الفقرات	4.317	0.865		موافق جداً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ويلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو التزام المصارف الإسلامية الاردنية بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بكفاءة وفعالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع

الفقرات 4.375 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت الفقرة "تهدف إدارة البنك لتحقيق الكفاءة والتميز في العمل من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.410 وانحراف معياري 0.892 ووزن نسبي 0.882 وهو مستوى مرتفع، فيما جاءت الفقرة "تقوم إدارة البنك بتوفير الحماية الكافية للموظفين الذين يساعدون في الكشف عن أي ممارسات غير قانونية داخل البنك" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 4.356 وانحراف معياري 0.766 ووزن نسبي 0.871.

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو قيام الهيئات الرقابية في البنوك الإسلامية الأردنية بأداء مسؤولياتها بكفاءة وفعالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.317 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت الفقرة "تسمح إدارة البنك بوجود علاقات اتصال فعال بين الهيئات الرقابية المختلفة" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.328 وانحراف معياري 0.790 ووزن نسبي 0.865 وهو مستوى مرتفع، فيما جاءت الفقرة "تتميز الهيئات الرقابية في البنك بالاستقلالية التامة عن إدارة البنك" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 4.305 وانحراف معياري 0.726 ووزن نسبي 0.861.

5.2.4 الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وكفاءتها؟ وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الأسئلة من رقم 29-37 من أسئلة الاستبانة، وكانت النتائج كما يلي في الجدول رقم (7):

يلاحظ من الجدول السابق أن اتجاهات الباحثين إيجابية نحو وجود علاقة بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وكفاءتها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات 4.348 وهو أكبر من الوسط الحسابي المفترض للدراسة (3)، كما أن الانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغ أقل من 1، كما حلت الفقرة "يساعد تطبيق الحوكمة في اكتشاف حالات الغش والتزوير" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 4.381 وانحراف معياري 0.730 ووزن نسبي 0.876 وهو مستوى مرتفع، فيما جاءت الفقرة "يؤدي تطبيق الحوكمة لزيادة كفاءة البنك، وتحقيق الكفاءة في تعبئة المدخرات" في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 4.327 وانحراف معياري 0.741 ووزن نسبي 0.865.

جدول (7) الأسئلة المتعلقة بالفرضية السابعة

رقم السؤال	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى القبول
37	يساعد تطبيق الحوكمة في اكتشاف حالات الغش والتزوير.	4.381	0.730	0.876	موافق جداً
34	يساعد تطبيق الحوكمة في تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.	4.378	0.853	0.875	موافق جداً
36	تساعد الميزة التنافسية للبنك في جذب رؤوس الأموال من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة.	4.362	0.775	0.872	موافق جداً
32	تطبيق الحوكمة يساهم في حماية رأس المال المستثمر.	4.351	0.822	0.870	موافق جداً
30	يساهم تطبيق الحوكمة في زيادة فعالية دور الرقابة وتجنب ارتكاب الأخطاء.	4.342	0.745	0.868	موافق جداً
33	أدى تطبيق الحوكمة لتعظيم قيمة البنك بفعل وضع الاستراتيجيات المناسبة من قبل مجلس الإدارة كمرقبة السلوك، وتقييم الأداء.	4.338	0.839	0.867	موافق جداً
35	يساعد تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية في تجنب منح القروض لاعتبارات غير صحيحة.	4.331	0.847	0.866	موافق جداً
31	يساهم تطبيق الحوكمة في تحسين قدرة البنك على منح التمويل المطلوب وفق أفضل الصيغ.	4.328	0.759	0.865	موافق جداً
29	يؤدي تطبيق الحوكمة لزيادة كفاءة البنك، وتحقيق الكفاءة في تعبئة المدخرات.	4.327	0.741	0.865	موافق جداً
	جميع الفقرات	4.348	0.862		موافق جداً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

كما جرى التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال استخدام أسلوب معاملات الارتباط وقد كانت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (8).

جدول (8) اختبار الفرضية السابعة

المتغير	كفاءة أداء البنوك الإسلامية الأردني
الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية	0.797*

*معنوية عند مستوى 0.01

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط طردية معنوية بين الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وكفاءة البنوك الإسلامية في الأردن، لذا فأنا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود علاقة طردية بين الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية وتحقيق كفاءة البنوك الإسلامية في الأردن.

خاتمة:

تشير نتائج الاختبارات السابقة إلى أن المصارف الإسلامية الأردنية تلتزم بمبادئ الحوكمة المؤسسية، كما أن هناك علاقة ارتباط طردية معنوية بين الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وكفاءة البنوك الإسلامية في الأردن، ويعود ذلك بحسب رأي الباحثين لأهمية الحوكمة المصرفية في تجنيد المؤسسات المصرفية العديد من المشاكل التي تؤثر على عملها، بالإضافة لدور البنك المركزي الأردني في التأكيد بضرورة الالتزام بتطبيق الحوكمة المصرفية.

● النتائج: في ضوء ما سبق فإن الدراسة توصلت للنتائج التالية:

- تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية فيما يتعلق بالمحافظة على حقوق المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح.
- تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بتوفير عناصر الشفافية والإفصاح للمعلومات المنشورة عنها.
- تقوم البنوك الإسلامية الأردنية بأداء مسؤولياتها المختلفة بكفاءة وفعالية.
- تقوم البنوك الإسلامية الأردنية والهيئات الرقابية فيها بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بكفاءة وفعالية.
- يوجد علاقة ارتباطية بين الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك الإسلامية الأردنية وكفاءتها.

- **التوصيات:** في ضوء النتائج السابقة يمكن وضع عدد من التوصيات التي من شأنها تطوير المؤسسات المصرفية من خلال تبني الحوكمة المؤسسية وزيادة كفاءتها وهذه التوصيات هي:
 - العمل على نشر مبادئ وأسس الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي من خلال إقامة برامج تدريبية متخصصة للمعنيين بهذا المجال.
 - تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مثل البنك المركزي، وجهات التدقيق الداخلي والخارجي، للتأكد من تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي.
 - ضرورة زيادة التنسيق بين البنوك الإسلامية محلياً ودولياً لدراسة سبل تفعيل الالتزام بالحوكمة المؤسسية وبما يتوافق مع طبيعة البنوك الإسلامية.
 - ضرورة التزام البنوك الإسلامية بإصدار تقارير سنوية تبين الإجراءات المتخذة من قبلها لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

قائمة المراجع:

- 1 - أبو زر، عفاف إسحاق محمد، (2006)، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- 2 - بورقة شوقي، "الحوكمة في المصارف الإسلامية"، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس (2009) سطيف- الجزائر.
- 3 - تشاركهام جوناثان، ارشادات لأعضاء مجالس ادارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، (2005)، البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- 4 - الحربي، عبد الرحمن، (2020)، تحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الكويتي، الطبعة الاولى، دار العرب للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 5 - حسن الذجاوي، نور علي، (2018)، "الحوكمة المصرفية وانعكاساتها على الأداء المصرفي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة من (2005-2015)", المجلد 15 عدد 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارة، الجزائر.
- 6 - الحمدي، محسن، (2020)، حوكمة الشركات، الطبعة الاولى، دار الكتب الوطنية بصنعاء.
- 7 - دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، (2009)، سلطة النقد الفلسطينية.
- 8 - شبانة، محمد، (2015)، مقدمة في النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار منارة العلم للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 9 - شقور، عمر فريد، الشفافية المحاسبية في البنوك الإسلامية الأردنية والعوامل المؤثرة فيها، المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، منظمة التعاون الإسلامي، (2013)، تركيا.
- 10 - حسري، عبد الله، (2017)، تقييم أداء البنوك التجارية وفقاً لمعيار التقييم المصرفي الأمريكي - دراسة على البنوك المصرية- الطبعة الاولى، دار النهضة للنشر، القاهرة.

- 11 عبد الرؤوف، حسين، (2013)، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر، الاسكندرية.
- 12 عبد العظيم، محمد، "الحوكمة المصرفية وفق مبادئ لجنة بازل وأثرها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف دراسة في عينة من المصارف التجارية العراقية"، المجلد 20، العدد 80، 2014 مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، ص 355-392.
- 13 حون الله سعاد، بلعوز بن علي، (2018)، "الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي- بالاشارة الى حالة الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، ص 171-188.
- 14 مجلس الخدمات المالية الإسلامية، (2006)، "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية".
- 15 المغربي محمد، الفاتح بشير، (2020)، حوكمة الشركات، الطبعة الاولى، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- 16 النوباني خولة، الصديقي عبدالله، (2016)، "حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية"، برنامج كراسي البحث، كرسي سايبك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.
- 17 اللوال، علي، (2015)، "الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 1، 2015 م.

- 18- Al-Amarneh, Asma'a, (2014), "Corporate Governance, Ownership Structure and Bank Performance in Jordan", International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 6; 2014.
- 19- Alamgir, M. (7 – 8 May 2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo.
- 20- Basel Committee on Banking Supervision, Principles for Enhancing Corporate Governance, bank for international settlements, Switzerland, October 2010, p. 05.
- 21- Grassa Rihab and Matoussi Hamadi, (2014), "Is corporate governance different for Islamic banks? A comparative analysis between the Gulf Cooperation Council and Southeast Asian countries", International Journal of Business Governance and Ethics (27-51).
- 22- Levine, Ross Eric, (2004) "The Corporate Governance of Banks: A Concise Discussion of Concepts and Evidence (September 2004), available at SSRN : <https://ssrn.com/abstract=625281>.
- 23- Organisation for Economic Cooperation and Development OECD, (2004), "Principles of Corporate Governance".
- 24- Ramiz Ur Rehman and Inayat Ullah Mangle, (2010), "Corporate and performance of financial institutions in Pakistan : A comparison between Conventional and Islamic Banks in Pakistan", The Pakistan Development Review.